لوجوده استدلالا بالذاته لاقتضائه اياه اقتضاء ذاتيا
اوجعليا ويتخلفه عنه انما هو لانتفاء شرطه او وجود
مانع اذا تقرر هذا فقول الشارح اذ لا يلزم مبنى
على ان تحراطه فى سلك الشروط وفيه ما فيه فالوجه
ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله
يجئ الذى هو معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لا تنا
فى الوجود للشرط المذكور وان تخلف المجئ
فان قلت لا دعى الا تأويل يجئ بيصح كما قلت اذ بقاءه
على ظاهره من لزوم مجيئه مفتوحا عند
وجود شرطه لا ينافى مجيئه مفتوحا عند
من المضارع المذكور على غير الفتح لان المحكوم فى القضية
المذكورة هو ما يصدق عليه مضارع يفعل من غير
بيان كيفية افراده فهى مهملة وهى فى قوة المحلية الموجبة
التى حكم فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع
فالسالبة الجزئية لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه
فيها هو كل فرد من افراد موضوعها اذ موضوعها اسم جنس
معناه نعم الصالح فقد بين فيها كلية الافراد
فهى كلية موجبة فالسالبة الجزئية تناقضها
فتأمل وهى اى حروف الحلق اللام للعهد الذكرى

اذ المركب الاضافى اذا كرر وقصد الاشارة الاان
الثانى هو الاول مجئ باللام فى المضاف اليه كقولك
عندى ثلاثة اثواب بيعت ثلاثة الاثواب اى الحروف
المتقدم ذكرها التى تفتح العين لوقوع احدها عينا والا
ماستة باسقاط الالف اذ هى لا تكون الا متقلبة
فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سينبه الشارح عليه
فليس الحصر فى الستة اعتبارا لمذهب الخليل من ان
حروف الحلق مطلقا ستة كما توهم نحو سأل يسأل
وقرأ يقرأ وشهد يشهد ونكه ينكه ونعق ينعق ومنع
يمنع وجحد يجحد وخرج يخرج ونحس ينحس وفسخ يفسخ
وبغت يبغت ومصع يمصع لان مخرجها هو مصدر
ميمى اى خروجها من اقصى الحلق وبجوز كونه اسم مكان
الخروج ومن التى بعدها للتبعيض ثم الهاء اما
معطوف على الظرف فقدم حقيقى فالمعطوف عليه اضافى
فالمعطوف اما مفعول لمذكر محذوفا والوقف
على هذا الترتيب والاولى على هذا الترتيب الذى
هو وصف الحروف لا الترتيب الذى هو وصف الذاكر
هو كون مخرج التالى اعلى من مخرج المتلو وهذا المذكور
لا يفيد فى اى محل من الحلق يكون مخرج كل منهما والمذكور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)